الأمم المتحدة

A/66/181

الجمعية العامة

Distr.: General
25 July 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ٢٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

النهوض بالمرأة

تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدَّم عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٤/١٤٠، ويستعرض التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة من أجل تمكين المرأة الريفية، كما يضم توصيات مطروحة على الجمعية العامة للنظر.

* A/66/150.

11-42959 (A) 100811 150811

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – معلومات أساسية ٤

ثالثا – التمكين الاقتصادي للمرأة في المناطق الريفية ٧

ألف – المؤسسات الفعَّالة المعنية بوضع السياسات والتخطيط وتقديم الخدمات المحلية ٨

بـاء – فرص العمالة والعمل اللائق ١٢

جيم – أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر ١٦

دال – ملكية ووراثة الأراضي ١٨

هاء – التكنولوجيات الإنتاجية ٢١

واو – حماية المعارف والابتكارات والممارسات في مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ٢٣

زاي – مساهمة المرأة الريفية في جهود التكيُّف والتخفيف إزاء تغيُّر المناخ ٢٥

رابعا – النتائج والتوصيات ٢٧

أولاً – مقدمة

١ – في قرارها ٦٤/١٤٠ بشأن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدِّم تقريراً في دورتها السادسة والستين عن تنفيذ القرار. واستجابة لهذا الطلب يقدِّم هذا التقرير تقييماً لحالة المرأة الريفية مُسلِّطاً الأضواء على الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء[(١)] ومنظومة الأمم المتحدة[(٢)] وغير ذلك من الفعاليات من أجل التصدّي للعقبات والتحديات التي تعوق التقدُّم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، ومن أجل أن تتاح لها إمكانية تحسين حياتها وسُبل معيشتها. كما يضم التقرير توصيات مطروحة على الجمعية العامة للنظر.

٢ – وفي الاجتماع العام الرفيع المستوى، الذي عقدته الجمعية العامة عام ٢٠١٠ بشأن الغايات الإنمائية للألفية، سلَّطت الدول الأعضاء الأضواء على النساء الريفيات بوصفهن من العناصر الجوهرية بالنسبة لتعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي. وتعهّدت هذه الدول بأن تكفل سُبل حصول المرأة الريفية بصورة متكافئة على الموارد الإنتاجية وعلى الأرض والتمويل والتكنولوجيات والتدريب مع إتاحة وصولها إلى الأسواق[(٣)]. وفي برنامج عمل اسطنبول (A/CONF.219/3) أعادت الدول الأعضاء تأكيد التزاماتها.

٣ – وفي دورتها السادسة والخمسين، المعقودة في عام ٢٠١٢، سوف تنظر لجنة وضع المرأة في ”تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع ودورها في التنمية وفي مواجهتها للتحديات الراهنة“ باعتباره الموضوع الذي تضعه على رأس أولوياتها. وطبقاً لطرائق عملها، يُتوقّع من اللجنة المذكورة أن تعتمد مجموعة من النتائج المتفق عليها بشأن الموضوع ذي الأولوية الذي يتعلق بتحديد الثغرات والتحديات التي تعوق تنفيذ الالتزامات السابقة، ومن ثم تخلص إلى توصيات موجّهة نحو إجراءات يتم اتخاذها من أجل التعجيل بتنفيذها من جانب الأطراف المعنية صاحبة المصلحة.

---

(١) وردت مساهمات من كل من إسبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إيطاليا، توغو، الدانمرك، السلفادور، كندا، لبنان، المكسيك، النرويج، نيوزيلندا، اليابان واليونان.

(٢) وقُدِّمت مدخلات من جانب كيانات الأمم المتحدة التالية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (إسكاب)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كيان الأمم المتحدة المعني بمساواة الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي.

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٦٥/١.

ثانياً – معلومات أساسية

٤ – انخفضت نسبة الذين يعيشون في ربقة الفقر المدقع – أي على أقل من ١,٢٥ من الدولار الأمريكي يوميا – في المناطق الريفية من البلدان النامية، من ٤٨ في المائة إلى ٣٤ في المائة على مدار العقد الممتد بين عاميْ ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ويرجع معظم هذا الانخفاض إلى ما طرأ من زيادات على الدخل في شرق آسيا ولا سيما في الصين. وبرغم زيادات الدخل التي انتشلت أكثر من ٣٥٠ مليون من سكان الريف من حالة الفقر المدقع، إلاّ أن الفقر ما زال يشكِّل ظاهرة غالبة وسائدة على نطاق الريف حيث أن ٧٠ في المائة من عدد الذين يعيشون في فقر مدقع وهم ١,٤ بليون إنسان في العالم النامي يقيمون في المناطق الريفية. وما يقرب من ثلث هذا العدد يعيشون في أفريقيا جنوبي الصحراء بينما أصبحت جنوب آسيا اليوم موقعاً يقيم فيه نحو ٥٠ في المائة منهم[٤].

٥ – وما برح استمرار الفقر الريفي يعني أن المناطق الريفية ما زالت متعثرة في مسيرتها خلف المناطق الحضرية بالنسبة لما يكاد يكون جميع الغايات الإنمائية للألفية. وعلى سبيل المثال، فإن ثلث النساء الريفيات هن اللائي يتلقين رعاية ما قبل المخاض بالمقارنة إلى ٥٠ في المائة في المناطق النامية ككل. كما يسود سوء تغذية الأطفال في المناطق النامية بمقدار الضِّعف في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية. ويرجع ذلك إلى زيادة العقبات التي تعوق إمكانية الحصول على الأغذية والمياه وإتاحة المرافق الصحية والرعاية الصحية مما يسبّب خطر وفاة الأطفال دون الخامسة في الأسر المعيشية الريفية بالمقارنة مع نظيرتها من الأسر الحضرية[٥].

٦ – من ناحية أخرى يؤدّي تزايد التقلُّب في أسعار الأغذية وحالات اللايقين وآثار تغيُّر المناخ، إضافة إلى مجموعة من عقبات إتاحة الموارد الطبيعية، إلى المزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى الحدّ من الفقر الريفي وإلى مفاقمة حالة اللامساواة مما يعوق بدوره بلوغ الغايات الإنمائية للألفية. وفي الوقت نفسه فإن التغييرات التي تطرأ على الأسواق الزراعية يمكن أن تفضي إلى إتاحة فرص جديدة من شأنها أن تعزز الإنتاجية لصالح صغار الحائزين من المزارعين في البلدان النامية. ومثل هذه التغييرات سوف تصبح ضرورية كي تكفل ما يكفي من الغذاء اللازم لعدد متزايد باستمرار من سكان الحضر على مستوى العالم، حيث من

---

(٤) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، تقرير الفقر الريفي لعام ٢٠١١، روما، ٢٠١١، متاح من: www.ifad.org/rpr2011/report/e/rpr2011.pdf.

(٥) الأمم المتحدة، تقرير الغايات الإنمائية للألفية، ٢٠١٠ و ٢٠١١ (نيويورك، ٢٠١٠ و ٢٠١١، متاح من: www.un.org/millennium goals/reports.shtml.

المتوقّع أن يصل هذا العدد إلى ٩ مليارات نسمة على الأقل بحلول عام ٢٠٥٠[٦]، إضافة إلى إتاحة فرص متكافئة للحصول على الأغذية في المناطق الريفية. على أن استمرار أوجه التفاوت بين الجنسين فيما يتصل بالحصول على الموارد والسيطرة عليها بما فيها التكنولوجيا وخدمات الإرشاد الزراعي والهياكل الريفية الأساسية المحدودة، إنما يؤدّي إلى ارتفاع تكاليف العمل وإلى انخفاض الإنتاجية بالنسبة للمرأة بأكثر من الرجل. وعندما تتاح للمرأة فرصة الحصول على الأرض، فغالباً ما تكون الأرض من نوعية أدنى وتتألف من قطع أصغر من حيث المساحة. كما أن أوجه اللامساواة بين الجنسين تفرض تكاليف حقيقية على القطاع الزراعي ثم على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، إضافة إلى ما تتحمله المرأة الريفية ذاتها. وطبقاً لحسابات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) فإذا ما أتيح للمرأة نفس فرص الحصول على الموارد الإنتاجية أسوة بالرجل فمن شأن زيادة غلاّتها في هذه الحالة أن ترفع الناتج الزراعي الإجمالي في البلدان النامية بما يقدّر بنسبة ٢,٥ إلى ٤ في المائة، وهو ما يمكن أن يخفِّض العدد الإجمالي من الذين يتضوّرون جوعاً بمعدل يتراوح بين ١٢ و ١٧ في المائة كما يسهم في تحسين تغذية وصحة الأسرة[٧]. وفي ظل تكافؤ فرص الحصول على حقوق المِلكية والتكنولوجيا والخدمات تستطيع المرأة أن تهيئ قاطرة للنمو من أجل كسر طوق الفقر.

٨ - وفيما أظهر نمو الناتج المحلي الإجمالي المتولّد من الزراعة فعالية مضاعِفة في الحدّ من الفقر مقارنة بالنمو في القطاعات الأخرى[٨]، فإن سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك ما يتصل بالسوق وبتحرير التجارة تؤثّر بصورة مختلفة على المرأة والرجل، فالزراعة الموجَّهة نحو التصدير في البلدان النامية عزّزت زراعة المحاصيل النقدية مما أدّى إلى تقلُّب أسعار الأغذية وزيادة حالة اللاأمن الغذائي وطرحت تحديات بات يواجهها بشكل خاص مزارعو الكفاف ومعظمهم من النساء[٩]. كذلك فقد ركّزت سياسات التكيُّف الهيكلي وتثبيت

(٦) يفترض هذا الإسقاط أن الخصوبة في جميع البلدان سوف تتقارب وصولاً إلى مستوى الإحلال. انظر شعبة السكان في إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ”آفاق السكان في العالم، تنقيح عام ٢٠١٠“ متاح من: http://esa.un.org/unpd/wpp/Analytical-Figures/htm/fig_1.htm.

(٧) منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، حالة الأغذية والزراعة: المرأة في الزراعة، ردم الهوّة الجنسانية لصالح التنمية (روما، ٢٠١٠-٢٠١١) متاح من: www.fao.org/docrep/013/i2050e/i2050e.pdf.

(٨) خطاب لرئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى المؤتمر الدولي الثاني المعني بالاستثمارات الطويلة الأجل في عصر العولمة، روما، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠. انظر: www.ifad.org/events/op/2010/ltic.htm.

(٩) الدراسة الاستقصائية العالمية ٢٠٠٩ بشأن دور المرأة في التنمية: سيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية وفرص الحصول على الموارد المالية بما في ذلك الائتمانات البالغة الصِغر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.IV.7).

الموازنات على تشجيع الخصخصة وتخفيف القيود التنظيمية في الأسواق المحلية وتحرير التجارة والتدفقات الرأسمالية. وجاءت التخفيضات الناجمة عن ذلك فيما يتصل بالإنفاق الحكومي، بما في ذلك الإنفاق على الهياكل الأساسية والخدمات الحكومية اللازمة في الريف، لتجعل من هذه الخدمات أصعب منالاً بالنسبة للنساء والفتيات بينما زادت من عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر[١٠].

٩ - وقد اقتصر الأمر في الوقت الحالي على عدد قليل من البلدان هي التي تدارست بصورة منهجية الأثر المتباين الناجم عن سياساتها الزراعية وأولوياتها في الإنفاق على أساس نوع الجنس[٧]. ويرجع ذلك جزئياً إلى الافتقار إلى بيانات متاحة على مستوى الأسر المعيشية ومبوّبة جنسانياً، إضافة إلى عدم تطبيق تحليل جنساني للأثر الناجم عن تلك السياسات والأولويات.

١٠ - وبوسع المجتمع الدولي أن يؤدّي دوراً مهماً فيما يتعلق بالدعم المالي المقدَّم إلى قطاع التنمية والزراعة في الريف. وتأتي الإحصائيات المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لتوضّح أنه من واقع مبلغ ٧,٥ مليار دولار مقدَّم لأغراض التمويل المخصص للزراعة والتنمية الريفية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فإن نسبة ٣ في المائة فقط من هذا المبلغ، الذي كان متوقّعاً أن يركِّز على الناحية الجنسانية، هي التي خُصِّصت للبرامج التي شكّلت فيها مساواة الجنسين هدفاً رئيسياً، بينما خُصصت نسبة ٣٢ في المائة للبرامج التي لم تكن تشكّل فيها مساواة الجنسين سوى هدف ثانوي. وقد أدت مبادرة لاكيلا (L'Aquila) للأمن الغذائي التي اعتمدتها مجموعة الثمانية في قمتها المعقودة في عام ٢٠٠٩، إلى حشد تبرعات معلنة بما يزيد على مبلغ ٢٢ مليار دولار لمواجهة الانخفاض الشديد في الاستثمارات المقدّمة لصالح الزراعة ولتحسين حالة الأمن الغذائي. ولسوف يكون من الأمور الجوهرية العمل على كفالة أن تصبح النساء الريفيات مستفيدات على قدم المساواة من تلك الأموال[١١].

---

(١٠) أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر تشمل الرعاية الشخصية (ومن ذلك مثلاً رعاية الأطفال والمرضى والمسنّين) إضافة إلى الأنشطة المتصلة بالرعاية (ومن ذلك مثلاً جلب المياه وحطب الوقود والطهي والتنظيف والغسيل). انظر أيضاً موجز السياسات الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر)، مساواة الجنسين والحد من الفقر، السلسلة رقم ١، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، متاح من: http://content.undp.org/go/cms-service/stream/asset/?asset_id=3231016.

(١١) تقرير مسكو كا عن المساءلة: تقييم الإجراءات والنتائج على أساس الالتزامات المتصلة بالتنمية (مسكو كا، ٢٠١٠) متاح من: http://www.donorplatform.org/activities/food-security/news/198-g-20-renews-commitment-to-agricultural-development.html.

١١ - ولإحراز تقدُّم حقيقي فيما يتصل بالتنمية الريفية والزراعة المستدامة، يلزم الاعتراف بما تتميَّز به المرأة الريفية من قدرة وإبداع، فضلاً عن استثمار هذه القدرات واستخدامها. كما أن تحسين فرص حصول المرأة على الموارد والأصول وتيسير وصولها إلى مواقع صنع القرار وبناء القدرة الفردية والجماعية بين صفوفها يمكن أن يخلق فرصاً محلية ويساعد على تخفيف المخاطر التي تواجهها. ويمكن كذلك لتراكم الأصول، بما في ذلك الأرض والثروة الحيوانية وغيرها من الموارد، أن يبني حائط صدٍ قوي لمواجهة الصدمات التي من المتوقّع أن تزيد مع تغيُّر المناخ.

ثالثاً - التمكين الاقتصادي للمرأة في المناطق الريفية

١٢ - تضطلع المرأة الريفية بدور حيوي وإن لم يكن محل تقدير كامل حتى الآن في مجالات الزراعة والتنمية الريفية. وعلى سبيل المثال، تشكّل المرأة نسبة ٤٣ في المائة من القوى العاملة الزراعية في البلدان النامية حيث تتراوح من ٢٠ في المائة في أمريكا اللاتينية إلى ما يصل إلى ٥٠ في المائة في بعض أجزاء من أفريقيا وآسيا. وفي جنوب وشرق آسيا وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يرتفع نصيب المرأة في مجال العمالة الزراعية ضمن مجموع العمالة ليزيد على نصيب الرجل. وفي المناطق الريفية التي تشهد مستويات مرتفعة من نزوح الذكور، يظل دور النساء في الزراعة في حالٍ من التوسّع بما يفضي إلى تغيُّرات مشهودة في ما تضطلع به المرأة من مسؤوليات وما تؤدّيه من مهام[٧].

١٣ - والمرأة الريفية عنصر جوهري في ترجمة الإنتاج الزراعي إلى غذاء وإلى أمن تغذوي، باعتبار أن المرأة هي المسؤولة في غالب الأحيان عن زراعة المحاصيل الغذائية وعن رعاية الحيوانات الصغيرة وعن زراعة الخضر في الحدائق المنزلية للحصول على الأغذية أو الدخل أو لإعداد الطعام. ولقد وضعت المرأة حلولاً إزاء كثير من التحديات التي تواجه الإدارة المستدامة للأراضي وللمياه ولعمليات التخفيف والتكيُّف إزاء تغيُّر المناخ والحفاظ على المعارف الأصيلة والمحلية.

١٤ - وفي كل من أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا، وبالإضافة إلى كون المرأة هي المُنتِج الرئيسي ضمن نطاق الأسرة المعيشية، فهي تسهم بصورة ملموسة في مجال الإنتاج غير الزراعي بالمناطق الريفية ولا سيما في القطاع غير المنظّم وفي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٥ - وبرغم مساهمة المرأة الريفية في التنمية الريفية في البلدان النامية والمتقدمة على السواء، فما زالت حقوقها وأولوياتها لا تلقى الاهتمام الكافي من جانب الأُطر القانونية والسياسات

الإنمائية المنفَّذة على الصعيدين الوطني والمحلي وفي استراتيجيات الاستثمار على الأصعدة كافة. وما زالت المرأة تواجه تحديات خطيرة وهي تضطلع بأدوارها المتعددة الإنتاجية والإنجابية سواء داخل أسرتها أو على صعيد المجتمع الذي تعيش فيه. ويرجع ذلك جزئياً إلى الافتقار للهياكل الأساسية الريفية وإلى السلع والخدمات التي لا غنى عنها.

١٦ - ومع ذلك فمن الخطأ رسم صورة للمرأة الريفية على أنها ضعيفة أو مستضعفة. وبدلاً من ذلك لا بد من النظر إليها بوصفها عنصراً اقتصادياً فعّالاً يتمتع بإمكانيات لم تجد بعد من يستثمرها بما يتيح لها سُبل المساهمة الملموسة في تخفيف آثار تغيُّر المناخ والتصدي لحالة اللاأمن الغذائي والفقر الريفي، فضلاً عن تحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

١٧ - وتتدارس الفروع التالية حالة المرأة في المناطق الريفية، وتورد أمثلة توضِّح بعض المبادرات التي تم تنفيذها منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة مع تسليط الأضواء تحديداً على المؤسسات الفعّالة، وعلى تقديم الخدمات المحلية وعلى عناصر العمالة والوظائف اللائقة وعلى أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، إضافة إلى ملكية الأرض والمعارف المحلية والأصيلة فضلاً عن مساهمات المرأة في التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتكنولوجيا الإنتاجية.

ألف - المؤسسات الفعّالة المعنيّة بوضع السياسات والتخطيط وتقديم الخدمات المحلية

١٨ - يتطلّب تمكين المرأة في المناطق الريفية استراتيجيات إنمائية مستجيبة جنسانياً يتم اتباعها على الصعيدين الوطني والمحلي، فضلاً عن خطط تختص بقطاعات محدّدة إضافة إلى البرامج والميزانيات الكفيلة بالتصدّي للعقبات المحدّدة التي تواجهها المرأة من حيث فرص التشغيل والعمل اللائق وفرص التعليم والتدريب والرعاية الصحية والنقل، مع تبيان العقبات الناجمة عن تحمُّلها مسؤوليات عائلية بصورة غير تناسبية. ويمكن للحوكمة المراعية لنوع الجنس في المؤسسات المسؤولة عن التنمية الريفية وعن القطاعات الزراعية وما يتصل بها (ومن ذلك مثلاً إدارة المياه والطاقة) أن تمكِّن المرأة الريفية من وضع الموظفين العموميين أمام مسؤولياتهم في مجالات من قبيل تقديم الخدمات العامة. ولتعزيز اتباع نهج متسق إزاء التنمية الريفية، تشمل الخطة الاستراتيجية الوطنية في إيطاليا آلية لتمكين النساء من مديرات المزارع من العمل في سلسلة توليد القيمة الزراعية ما بين الإنتاج إلى التجهيز ثم التسويق. وقد شاركت الفاو مؤخراً بعض الحكومات، ومنها حكومة غانا، في إدراج مساواة الجنسين في صلب السياسات الوطنية المتعلقة بالأغذية والزراعة.

١٩ - وتُعدّ المبادرات المتخذة في نطاق الميزانيات والمستجيبة جنسانياً والمتبعة على المستويين الوطني والمحلي، أدوات فعّالة لكفالة استهداف المرأة الريفية في إطار تخطيط التنمية الريفية وتخصيص الموارد على الصُعد الوطنية. وقد أوضح تحليل لتخصيص موارد الميزانية لصالح الأنشطة الزراعية في المغرب أن نسبة ٩ في المائة فقط من المستفيدين كانوا من النساء، رغم أن النساء كُنّ يشكّلن نسبة ٣٩ في المائة من الذين يزاولون النشاط الريفي. وفي معرض الاستجابة إزاء هذه النتائج زاد المغرب من دعمه المرصود في الميزانية لصالح البرامج التي تفيد المرأة الريفية بما يتجاوز نسبة ٥٠ في المائة عام ٢٠٠٧ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٥[(١٢)].

٢٠ - على أن محدودية الهياكل الأساسية وقصور الخدمات المقدَّمة محلياً في المناطق الريفية أمور تؤدّي إلى تقييد المشاركة الكاملة للمرأة في سوق العمل وفي أنشطة المجتمع المحلي، كما أنها تؤدّي لتفاقم نصيب المرأة غير المتكافئ أصلاً من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر حيث ما برحت المرأة مضطرة إلى قضاء ساعات طويلة من أجل الحصول على المياه والوقود فضلاً عن حرمانها من سُبُل التكنولوجيا وقضائها ساعات في تجهيز الطعام وإعداده. ويمكن للاستثمارات العامة في مجال المرافق الأساسية المستدامة (ومن ذلك مثلاً وسائل النقل العام والمرافق الصحية والطاقة المتجددة) وتكنولوجيات كفاءة الوقود وتوفير العمالة (ومن ذلك مثلاً مواقد الطهي النظيفة ذات الكفاءة في استخدام الوقود إضافة إلى الوسائل الفعّالة لضخّ مياه الشرب وتنقيتها)، أن تؤدّي إلى خفض ملموس في الزمن الذي تمضيه النساء والفتيات لأداء هذه الواجبات التي تستهلك وقتاً طويلاً، مع تعزيز الخيارات المتاحة أمامهن لأغراض العمل والحراك المُنتِج. ويمكن لمثل هذه الاستثمارات أن تساهم في تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وفي خلق فرص العمل بالمناطق الريفية (انظر فيما يلي الفرعين جيم بشأن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وهاء بشأن التكنولوجيات المُنتجة).

٢١ - ومن شأن توفير الحد الأساسي من الرعاية الاجتماعية وصولاً إلى توفير ضمانات التشغيل ومزايا دعم الدخل وطرح ضمانات أساسية لأمن الدخل لصالح المسنّين والأشخاص من ذوي الإعاقات، إضافة إلى رعاية الأطفال والعلاوات المقدمة لصالحهم، المساعدة على مكافحة تفاقم حالة اللامساواة والفقر المزمن في المناطق الريفية. وتشمل خطة إيطاليا الوطنية الاستراتيجية، وكذلك البرامج الإقليمية المنفّذة في مجال التنمية الريفية، خدمات معزّزة في مجال رعاية الطفل وفي مرحلة ما قبل المدرسة بالمناطق الريفية. ومثل هذه التدابير يمكن أن تساعد في التغلب على حالة اللاأمن والاستضعاف في حياة المرأة الريفية مع تمكينها من

(١٢) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، تقدُّم المرأة في العالم، ٢٠٠٨/٢٠٠٩: من يرد على المرأة؟ نوع الجنس والمساءلة (نيويورك، ٢٠٠٩).

مشاركة أوسع في الحياة الاقتصادية بوصفها عاملة وربّة عمل ومستهلِكة ومواطنة في آن واحد. كما أن بوسع هذه التدابير أن تساعد على التصدّي لحالات اللامساواة المتعددة التي تواجهها المرأة المنتمية للشعوب الأصلية أو المرأة المنتمية للأقليات الإثنية ممن يعشن بالمناطق الريفية. ويحتاج الأمر كذلك إلى جهود يتم بذلها للمساعدة على أن تتاح لهن خدمات المرافق الصحية وحصولهن على خدمات التعليم والتدريب وخدمات الدعم الأخرى المقدمة لصالح النساء الريفيات (ومن ذلك مثلاً المأوى للناجيات من طائلة العنف والإيذاء).

٢٢ - وتؤدّي الخدمات المتكاملة إلى تمكين المرأة الريفية من توفير حيز الوقت وتكاليف النقل عندما تحتاج إلى المساعدة. وفي جمهورية مولدوفا، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعم ''محلات الوقفة الواحدة'' (مكاتب مشتركة للمعلومات والخدمات) وهي تقدّم المعلومات بشأن الاستخدام والحماية الاجتماعية وإنشاء المشاريع التجارية وحيازة الأرض والتمويل. أما البرنامج المموّل من السويد فقدّم ما يصل إلى ٥٠٠ مشورة لسكان الريف في النصف الأول من عام ٢٠١١ وكان من بينهم ٧٠ في المائة من النساء. وهذا البرنامج يعمل على تيسير فرص إتاحة خدمات التحوّل الإلكتروني للمرأة من خلال مساعدة مقدّمي الخدمات المحليين على تقديم خدمات الهواتف المتحركة للقرى النائية.

٢٣ - ومن الأمور الجوهرية بالنسبة إلى تمكين المرأة الريفية اقتصادياً ما يتصل بتوسيع فرص حصولها على الخدمات المالية. وقد أنشأت كينيا صندوقاً لمشاريع النساء يتولى تقديم ائتمانات مدعومة مع إتاحة خدمات التدريب والتسويق لصالح المشاريع التجارية التي تعمل النساء على إدارتها. وقامت توغو بتدريب النساء على أصول إدارة الموارد بما يكفل حُسن سداد القروض مع إنشاء مشاريع إجبارية للادخار. ومن ناحيتها، تقوم المكسيك، من خلال برنامجها للإمدادات الريفية، بتقديم اللوازم المدعومة من المنتجات الاستهلاكية الرئيسية لصالح المتاجر العاملة في المجتمعات المحلية بالمواقع الريفية وبما يتيح وفورات للمستهلكين الريفيين مع النهوض بمستويات الأغذية والتعذية لصالح سكان الريف. وفي أوزبكستان، تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة اللجنة النسائية ومراكز الدعم الاجتماعي والقانوني التي تستهدف مساعدة المرأة الريفية في الحصول على الموارد الاقتصادية والمالية بما في ذلك الائتمانات البالغة الصِغر.

٢٤ - وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية بتعزيز فرص الحصول الميسّر على خدمات صحة الأم والصحة الإنجابية لصالح النساء الريفيات. ولما كانت أفريقيا تعاني أفدح أعباء الإصابة بالأمراض في العالم، فيما لا تضم سوى نسبة ٦ في المائة فقط من العاملين المهنيين في مجال صحة الأم، فهي أيضاً لا تضم سوى عدد قليل للغاية من العاملين

المهنيين في مجال الصحة بالمناطق الريفية[١٣]. ومن أجل مواجهة هذه التحديات يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الاتحاد الدولي للقابلات ووزارات الصحة والتعليم في ١٥ بلداً في أفريقيا وفي الدول العربية وأمريكا اللاتينية، من أجل زيادة كفاءة وعدد القابلات، فضلاً عن دعم برامج تعليم القِبالة في سيراليون وجنوب السودان، إضافة إلى دعم فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفي تركمانستان، كما يستخدِم وحدات الصحة المتنقلة للوصول إلى النساء المقيمات في المناطق النائية من أفغانستان وباكستان ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وتركيا وسوازيلند ونيبال والنيجر وهايتي واليمن. وفي النيجر، تم استخدام أجهزة المذياع الشمسية وملفات الحكايات لتحسين فرص حصول النساء والفتيات الريفيات على المعلومات المتعلقة بصحة الأم والتحاق الفتيات بالمدرسة والوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحالات الحمل غير المرغوب بها.

٢٥ - ولمواجهة تحديات حالات نقص التغذية في المناطق الريفية الفقيرة، عمِل كل من الفاو وصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) على دعم المشاريع المحلية في بلدان عديدة من أجل إنشاء وصيانة الحدائق المنزلية التي تُنتج أنواعاً من قبيل الكينوا والذرة الرفيعة والنباتات القطيفية والخضر الورقية وأنواع من الفول السوداني مما أدّى كذلك إلى أنشطة مدرّة للدخل لصالح النساء.

٢٦ - كما يقتضي الأمر تزويد المرأة الريفية بالمعارف وسُبل الدعم لتمكينها من الحصول على حقوقها. وقد بذلت الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة جهوداً لتحسين الخدمات المحلية المقدمة للنساء في المناطق الريفية. وعلى سبيل المثال ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إنشاء ثمانية مراكز للمساعدة القانونية في أفغانستان بهدف تزويد ضحايا العنف العائلي بالحماية والمساندة القانونية، كما ساعد البرنامج لبنان على تقديم خدمات اجتماعية أكثر إنصافاً. كذلك فقد نظم الاتحاد النسائي العام بالإمارات العربية المتحدة حلقات عمل لزيادة وعي المرأة الريفية بحقوقها في مجال العمل إضافة إلى حقوقها في المعاشات التقاعدية وفي حالات الطلاق.

٢٧ - كما بُذلت جهود لتدعيم مشاركة المرأة وقيادتها في مؤسسات ريفية من قبيل روابط المنتجين الزراعيين والعمال الريفيين إضافة إلى التعاونيات واتحادات الائتمان الريفية وجماعات مستخدمي المياه وجماعات العون الذاتي. وعلى سبيل المثال، تركز الفاو في عملها مع

(١٣) صندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات أخرى، تقرير حالة القِبالة في العالم لسنة ٢٠١١: تقديم الخدمات الصحية وإنقاذ الحياة (جنيف، ٢٠١١) متاح من: www.who.int/pmnch/media/membernews/2011/20110620sowmr/en/index.html.

منظمات المنتجين الريفيين على اتباع نُهج مستجيبة جنسانياً وتتسم بالصفة التشاركية بهدف مواصلة دعم الكفاءة في تلك المنظمات فيما يتعلق بخدمة احتياجات المزارعين والمزارعات كافة، فضلاً عن خدمة المجتمعات التي يعيشون فيها. وتقدِّم منظمات المنتجين لأعضائها طائفة متنوعة من الخدمات وبهذا فهي تزوِّد النساء الريفيات بسُبُل مشتركة للحصول على الموارد الإنتاجية وإمكانية الوصول إلى الأسواق.

٢٨ - وبوسع مشاركة المرأة الريفية في جماعات العون الذاتي أن تسهم في تيسير سُبل حصولها بشكل أفضل على المدخلات الإنتاجية وخدمات الدعم ومن ذلك مثلاً الأرض وخدمات الإرشاد الزراعي والأسمدة والبذور مع دعم قدرتها على إدارة الأراضي وغيرها من الموارد. وقد ساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على بناء الشراكة بين جماعات العون الذاتي النسائية ووزارة الزراعة في قيرغيزستان. وهذا المشروع زوَّد المرأة الريفية بشتلات الخضر في إطار مشروع للأمن الغذائي منبثق عن البنك الدولي مما أدى إلى تشكيل ٥١ من جماعات نساء الأرياف في ١٧ قرية. وقد أفاد أكثر من ٠٠٠ ٢٢ نسمة (نصفهم من النساء) من مِنح مقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة إضافة إلى مساهمات موازية من المجتمع المحلي والحكومة المحلية. وأدت المشاريع إلى توسع في عمليات الري على نطاق صغير وفي عمليات الهياكل الأساسية وإلى خلق فرص للعمل وتحسين إنتاج الخضر والنهوض بالظروف الدراسية. وأقامت جماعات العون الذاتي صناديق إئمانية محلية يمكن استخدامها لشراء المدخلات لحساب سنوات تالية.

٢٩ - ويمكن لجماعات المزارعين أن تشكل سبيلاً فعالاً لنشر التكنولوجيات وتفعيل الإجراءات التعاونية. وقد تعاون الإيفاد مع المركز الدولي للبحوث في مجال الزراعة والغابات من أجل العمل مع جماعات المزارعين في غابون وغينيا والكاميرون ونيجيريا لزيادة دخولهم بفضل استخدام التقنيات الجديدة في مجال الزراعة الشجرية الموروثة ومن خلال المشاركة في هذه الجماعات، أفادت النساء المزارعات من التكنولوجيات الجديدة واكتسبن قدراً من الثقة واحترام الذات.

باء - فرص العمالة والعمل اللائق

٣٠ - تمثل العمالة المدفوعة الأجر قوة أساسية من أجل الحد من الفقر واللاأمن الغذائي ولتمكين المرأة الريفية من الناحية الاقتصادية. ومع ذلك فما زالت فرص العمالة اللائقة والمنتجة في المناطق الريفية تشكل تحدياً كبيراً حيث أن ظروف الافتقار إلى العمل اللائق التي يواجهها العاملون الريفيون، وبخاصة النساء والشباب، تشمل حالات انخفاض الأجر وتدني نوعية العمل وتفشي العمالة المنقوصة وغياب حقوق العمل وقصور الحماية الاجتماعية

والافتقار إلى صوت يمثل العاملين. كما أن تنفيذ قوانين العمل ولوائحه وسياساته أمر تكتنفه القيود في العادة بالنسبة للمناطق الريفية[١٤]. وتنزع المرأة الريفية إلى أن يتم استخدامها في أشكال أقل استقراراً في مجال العمالة غير المنظمة ومن ذلك مثلاً استخدامها بوصفها من العمال الأسريين غير المدفوعي الأجر في مزارع الأسرة أو بوصفها من العمال المياومين العَرَضيين في المزارع التي يمتلكها الآخرون[١٥].

٣١ - ويتطلب تفعيل إمكانات المرأة الريفية معالجة جميع السلبيات التي تحول دون العمل اللائق المذكورة أعلاه. وتُتخذ مبادرات لتعزيز فرص استخدام المرأة الريفية في القطاع الزراعي من جانب الدول الأعضاء والوكالات الشريكة بالأمم المتحدة في بلدان كثيرة، ففي النرويج على سبيل المثال أنشأت الحكومة وظائف جديدة للنساء في الصناعات الزراعية الجديدة ولا سيما تلك التي تقدِّم الأغذية والخدمات إلى قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. أما وزارة الزراعة والأغذية وسياسات الغابات في إيطاليا فهي تولي مزيداً من الاهتمام لدور المرأة في قطاع الزراعة ومن ثم تعزز مفهوم الزراعة المتعددة الوظائف من خلال خلق وتعزيز أُطر مهنية وفرص جديدة للاستخدام في المناطق الريفية. وقد عملت الفاو على تزويد النساء بمهارات التدريب في أعمال الإرشاد الزراعي في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وسوازيلند وموزامبيق في حين أن كندا قامت بدعم تدريب المهارات لصالح النساء بوصفهن من العاملات في مجال الإرشاد في مجال صحة الحيوان في الصين، وفي تجهيز مخلّفات ما بعد الحصاد في غانا وفي إنتاج الخضر للاجئات العائدات في السودان. أما في توغو، فيتم إنشاء مراكز تجميع متعددة الوظائف لخلق فرص العمل وفرص إدرار الدخل للمرأة مع مساعدتها على الارتقاء بمنتجاتها الزراعية إلى أعلى سلسلة القيم من خلال زيادة قيمتها السوقية.

٣٢ - وفي إطار بناء القدرات للمرأة في مالي على إنتاج الدهن النباتي، قدّمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وبدعم من الوكالة التنمية الكندية وبرنامج كاريتي الوطني سُبل المساعدة إلى الجماعات النسائية في ثلاثة مراكز من أجل تحويل معدات التجهيز بما أتاح لها تلبية المعايير الدولية في هذا المجال. وكنتيجة لذلك أقيمت شركة على أساس مشروع

---

(١٤) منظمة العمل الدولية، تعزيز العمالة الريفية من أجل الحد من الفقر، التقرير الرابع المقدَّم إلى الدورة ٩٧ لمؤتمر العمل الدولي. متاح من www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_091721.pdf. انظر أيضا http://www.fao-ilo.org/fao-ilo-gender/en/ لمزيد من المعلومات بشأن العمالة الريفية المتكافئة بين الجنسين.

(١٥) انظر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) ”توفير العمل الريفي المنصف جنسانياً من أجل الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي“ موجز السياسات رقم ١ بعنوان نوع الجنس وسياسة الاستخدام بالريف (روما، ٢٠١٠) ومنظمة العمل الدولية، تعزيز العمالة الريفية من أجل الحد من الفقر (جنيف، ٢٠٠٨).

مشترك بين الجماعات النسائية وبين شركة فرنسية لمساحيق التجميل من أجل تقديم ٤٠ طن من قوالب الصابون المصنوعة على أساس النوع المذكور من الدهن النباتي في عام ٢٠١١. وبالمثل زوَّدت الفاو النساء المنتجات بالمعلومات المتصلة بتجهيز ذلك الدهن وبتقنيات شهادات التصديق على المنتج في بوركينا فاسو والسنغال ومالي والنيجر. وتزوِّد اليابان النساء الريفيات صاحبات المشاريع العاملات في مجال تجهيز الأغذية محلياً بسُبل التدريب من أجل تطوير منتجات جديدة وتحسين إدارة أسواق المزارعين.

٣٣ - وفيما تهيئ الزراعة سُبل المعيشة لنحو ٨٦ في المائة من النساء والرجال في الريف، مع توليد فرص عمل لنحو ١,٣ مليار من المزارعين من صغار الحائزين ومن العمال المعدمين[١٦].لا تستطيع الزراعة بمفردها أن تؤدي للحد من الفقر الريفي. ومن ثم فإن وجود فرص للاستخدام الريفي خارج المزارع أمر جوهري بالنسبة للتنمية الريفية وللنمو وللحد من الفقر باعتبار أن ذلك يتيح للأسر المعيشية تنويع مصادر دخلها وتأمين نفسها ضد الصدمات الاقتصادية والبيئية التي تؤثر على الزراعة. وتستطيع المرأة أن تؤدي دوراً مهماً في تجارة الجملة والتجزئة، وفي مجالات الصناعة الريفية وفي الأعمال التجارية الزراعية ومشاريع التبادل التجاري والنقل والتخزين، وإقامة الهياكل الأساسية، فضلاً عما يتم في قطاع الخدمات المحلي (ومن ذلك مثلاً التعليم والصحة والتمويل والتأمين والسياحة والمتاجر والمطاعم المحلية).

٣٤ - وتمثل برامج الأشغال العامة في بعض البلدان نماذج لتهيئة ظروف العمل اللائق من خلال ما تقدمه من جدول عمل ثابت وأجور مجزية ورعاية للأطفال وحماية اجتماعية. وعلى سبيل المثال تنفِّذ الهند منذ عام ٢٠٠٦ البرنامج الوطني لضمان العمالة الريفية الذي كفل ١٠٠ يوم من العمل للأسر المعيشية الريفية لصالح العاملين اليدويين غير المهرة. كذلك فقد أسهم الحفاظ على نسبة ٣٣ في المائة لصالح النساء العاملات إضافة إلى توفير رعاية الأطفال في المواقع ذاتها إسهاماً كبيراً في زيادة مستوى مشاركة النساء. وقد شهد عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١ استخدام ما يصل إلى ٥٠ مليون من الأسر المعيشية في إطار البرنامج المذكور حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة في المتوسط ٤٧ في المائة[١٧].

---

(١٦) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٨: الزراعة من أجل التنمية (واشنطن، العاصمة، ٢٠٠٧)، نظرة عامة.

(١٧) موجز السياسات الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ''سياسات ضمان الاستخدام'' سلاسل مساواة الجنسين والحد من الفقر، العدد ٢، نيسان/أبريل ٢٠١٠، متاح من http://www.beta.undp.org/content/dam/aplaws/publication/en/publications/womens-empowerment/policy-brief-gender-equality-and-employment-guarantee-policies-/Policy%20Brief%20 Employment%20FINAL. pdf. انظر أيضاً وزارة التنمية الريفية، قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة الريفية.

٣٥ - وتركز مبادرات كثيرة اتخذتها الحكومات بمشاركة من منظومة الأمم المتحدة على تحسين القدرة الإنتاجية للمرأة الريفية وعلى تنويع مصادر دخلها في القطاع غير الزراعي من خلال تهيئة سُبل التدريب واكتساب المهارات في مجال الأعمال التجارية وإقامة المشاريع. وعلى سبيل المثال فقد بدأت موزامبيق، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وحكومة النرويج، برنامجاً لإقامة المشاريع تم إدراجه ضمن منهج نظامها التعليمي الرسمي على مستوى التعليم الثانوي والتعليم الثالثي ويقضي بتشجيع الفتيات على العمل في مجال المشاريع غير التقليدية التي تتصدى لمواجهة الصور النمطية الجنسانية الجاهزة وتكفل توعية عائلاتهن بمزايا بدء الفتيات أعمالاً تجارية صغيرة. ويتم النسج على منوال هذا البرنامج وتوسيعه في أنغولا وجزر الرأس الأخضر والكاميرون وناميبيا.

٣٦ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ برنامج في تركمانستان يقضي بتقديم التدريب في مجال إقامة وتشغيل الأعمال التجارية (ومن ذلك مثلاً جوانب التمويل والتسويق والمبيعات) لصالح أكثر من ٦٠ من النساء الريفيات اللائي قمن بدورهن بتدريب نساء أخريات على هذه المهارات. ومن خلال متابعة أثر التدريب في مجال الأعمال التجارية بالنسبة إلى ٥٠ امرأة من بين ٢٥٠ من نساء الأعمال في كينيا في إطار برنامج إمبرتيك[١٨]، وجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن نسبة ٣٠ في المائة من النساء سجلن توسعاً في مشاريعهن من خلال جهود التنويع والقيمة المضافة. كما طوَّرت اليونيدو خدمة إنمائية لإقامة المشاريع الريفية والنسائية التي تشجع على بذل جهود جماعية للعون الذاتي وتُيسر سُبل الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصال وعلى التوصل إلى حلول في مجال الطاقة المتجددة. وفي كندا تقوم مؤسسة وضع المرأة بدعم عمليات محو الأمية في مجال التمويل بين النساء وتدريبهن على مهارات الاستخدام في العمل. كما أن برنامج شراكة التنمية المجتمعية الريفية في كندا يدعم بناء المعارف بين صفوف الشابات الريفيات إضافة إلى مبادرات القيادة بين النساء وأنشطة إقامة المشاريع بين الشباب لصالح النساء من صاحبات المشاريع باستخدام القدرة المشتركة للمجتمعات المحلية الريفية فيما يتصل بتنمية المهارات والوقوف على الفرص المتاحة. وتشجع اليونان على إقامة المشاريع بين صفوف النساء الريفيات من خلال دعم تحديث الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية وإقامة المشاريع الصغيرة وفسح المجال أمام الفرص السياحية. ويركز مشروع إقليمي في الدانمرك على دعم الكفاءات الإدارية والتجارية على صعيد المشاريع التجارية التي تمتلكها النساء.

---

(١٨) إمبرتيك هو برنامج متكامل لبناء القدرات منبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، انظر http://www.unctadxi.org/templates/Page____7362.aspx.

جيم – أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر

٣٧ – تنفق المرأة الريفية جانباً كبيراً من وقتها للقيام بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، المتصلة برعاية الأطفال والمسنين وبإنتاج الأغذية وتجهيزها وجلب المياه وجمع وقود الطاقة وغير ذلك من الواجبات الأسرية. وهي بذلك تدعم اقتصادات السلع الخاصة والخدمات العامة من خلال ما توفره من رأسمال بشري منتج فضلاً عن رأسمال اجتماعي. وفي الوقت نفسه فإن هذا العبء الثقيل الذي تنوء به المرأة يؤدي إلى تحويل وقتها بعيداً عن مهام الزراعة وعن أنشطة المشاريع غير الزراعية مما يؤثر على دخلها وعلى إنتاجيتها فيما يؤثر بالتالي على أوجه الاستهلاك الريفي وعلى الاستثمار والمدخرات. والأمر المهم في هذا الصدد يتمثل في أنها لو توقفت عن مزاولة هذه الأعمال المبذولة في مجال الرعاية الأسرية غير المدفوعة الأجر، فلسوف يلحق بذلك خطر جسيم على الاقتصاد السلعي الخاص واقتصاد الخدمات العامة[١٩].

٣٨ – ولأن فقر الزمن، الناجم عن الانشغال بأداء الأعمال الأسرية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر يمثل واحداً من أهم العوامل التي تحول بين المرأة وبين العمل المدفوع الأجر في المناطق الريفية[٢٠] يُعد الاستثمار في مجال التكنولوجيات الموفرة للوقت والعمل فضلاً عن توسيع فرص الوصول إلى المرافق والهياكل الأساسية (ومن ذلك مثلاً نُظم المياه والري الريفية والطاقة المحلية وسُبل النقل في الريف) تمثل أموراً جوهرية بالنسبة للتمكين الاقتصادي للمرأة على أساس أنها يمكن أن تفضي إلى آثار مضاعفة ملموسة بالنسبة إلى الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي. كما أن إتاحة الدخل والدعم المتصل بالرعاية للأسر المعيشية الريفية أمور تؤدي بدورها إلى تخفيف الأعباء الناجمة عن الهجرة من الريف إلى الحضر في بلدان شتى.

٣٩ – وثمة نطاق واسع من التكنولوجيات والتقنيات المبتكرة، بما في ذلك مواقد الطهي المحسَّنة ونُظم تجميع مياه الأمطار وأساليب النقل الوسيطة ومطاحن الغلال وغير ذلك من معدات تجهيز الطعام، وكلها أثبتت أنها تساعد على تخفيف ما تتحمله المرأة من أعباء ناجمة

---

(١٩) انظر موجز سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ”أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر“ (انظر الفصل الثاني، الحاشية ١٠).

(٢٠) منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية الأبعاد الجنسانية للعمالة الزراعية والريفية: مسارات مختلفة للخروج من دائرة الفقر (Gender Dimensions of Agricultural and Rural Employment: Differentiated Pathways Out of Poverty) (روما ٢٠١٠) متاح من www.fao.org/docrep/013/i1638e/i1638e.pdf.

عن فقر الزمن[٢١]. وقد جاء إنشاء المنصة الأولى المتعددة الوظائف في بوركينا فاسو في عام ٢٠١٢ ليمثل خطوة عملاقة نحو كسر الحلقة المفرغة التي تدور المرأة في إطارها ما بين فقر الزمن وفقر الطاقة. ويسلط تقرير صادر في عام ٢٠٠٩ الأضواء على توفير الوقت بمقدار ثلاث ساعات وهو الذي كان يستلزمه طحن الذرة الرفيعة إضافة إلى ما توفر من زمن مماثل كان يُبذل للحصول على المياه مع إنشاء هذه المنصات[٢٢].

٤٠ - وتخفيفاً للمسؤوليات التي تضطلع بها المرأة في مجال الرعاية غير المدفوعة الأجر، فقد رسمت إيطاليا أولوياتها على أساس أن تتصدرها عملية تقديم خدمات الرعاية الأسرية في جميع سياسات التنمية الريفية ولا سيما في المناطق الريفية بالجنوب التي تضم معدلات مرتفعة من البطالة إضافة إلى أوجه عجز في الهياكل الأساسية. ومن أجل التوصل إلى توازن أفضل في مسؤوليات رعاية الطفل، تعمد النرويج إلى تعزيز الوالدية المتكافئة إلى جانب ما اتخذته من تدابير لدعم دور جميع الآباء في مجال رعاية الأطفال بما في ذلك ما يتم بالمناطق الريفية. وبالمثل فقد جاءت مدونة الأسرة في السلفادور لتجعل العمل بالبيت ورعاية الأطفال مسؤولية مشتركة لكلا الوالدين.

٤١ - وتقدِّم دراسات استخدام الوقت مصدراً غنياً من البيانات بشأن الأدوار المتباينة التي يضطلع بها نساء الريف ورجاله، كما تكفل توجيهاً عملياً يسترشد به صانعو السياسات وممارسوها ممن يهتمون بأمر الاستثمار في مجال التكنولوجيا وخدمات الإرشاد الزراعي وأنشطة ما بعد الحصاد والتدخلات في مجال السوق. وقد استحدثت الفاو طائفة متنوعة من أدوات التحليل المطبّق على أساس جنساني، وهي تساعد في توفير البيانات والمعارف المتصلة بأدوار ومساهمات المرأة الريفية فيما يتعلق بالعمل غير المدفوع الأجر، ومن ذلك مثلاً ملف الإحصائيات الزراعية - المصنفة جنسانيا[٢٣] وهو يضم تجميعاً للمؤشرات وعناصر الاستبيانات المراعية للجانب الجنساني والمتصلة بمسؤوليات المزارعات والمزارعين على السواء. وفي ''اتفاقها بشأن إدارة الأسرة'' تدعو اليابان كل أسرة للنص على التفاصيل المتعلقة بصنع القرار في مجال الإدارة الزراعية وساعات العمل والأجور.

---

(٢١) ماريلين كار وماريا هارتل، تخفيف العبء: تكنولوجيات وممارسات توفير العمل للمرأة الريفية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منشور Practical Action (رغبي، المملكة المتحدة، ٢٠١٠)، متاح من www.ifad.org/gender/pub/load.pdf.

(٢٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ''المنصة المتعددة الوظائف: جلب الطاقة واستشراف التغيُّر إلى الأفضل في المجتمعات الريفية في بوركينا فاسو''، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، متاح من www.pnud.bf/DOCS/Platform-ENG.pdf.

(٢٣) انظر www.fao.org/gender/agrigender/en/.

دال – ملكية ووراثة الأراضي

٤٢ – فيما يصعب تحديد متوسط نصيب المرأة من ملكية الأراضي الزراعية في البلدان النامية نظراً لغياب البيانات ذات الصلة في بلدان عديدة، فإن هذا النصيب يجعل مشاركتها قاصرة إلى حد كبير في مجال قوة العمل الزراعية بالبلدان النامية وهي بنسبة ٤٣ في المائة. وتتجلى بوضوح أوجه التباين الصارخة بين الجنسين في حيازات الأراضي على مستوى المناطق كافة. واستناداً إلى مصادر بيانات متنوعة، بما في ذلك استقصاءات الأسر المعيشية والتعدادات الزراعية، قدَّرت الفاو أنه في البلدان التي تتاح بها البيانات تمثل المرأة أقل من ٥ في المائة من حائزي الأراضي الزراعية في شمال أفريقيا وغرب آسيا، كما تمثل ما متوسطه ١٥ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء. وهذا التباين لم يفض فقط إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية للمرأة مقابل الرجل ولكن أدى إلى مزيد من فقر الأسر المعيشية التي ترأسها نساء[٧].

٤٣ – ويكاد المزارعون في كل مكان يعتمدون على ملكية الأرض من أجل أن يتاح لهم عمليات الري وخدمات الإرشاد الزراعي والائتمان ومعونات الدعم والقدرة على صنع القرار. وحقيقة أن المرأة الريفية أقل فرصاً بكثير عن الرجل من حيث تملّك الأرض لا تقتصر فقط على جعل مزارع النساء أقل إنتاجية ولكنها تؤدي في الغالب إلى استبعاد النساء من منظمات المزارعين واتحادات العاملين وشبكات ومنتديات المجتمع المحلي التي تعزز المزيد من الإنتاجية والنمو.

٤٤ – وقد أقرّت البلدان في جميع المناطق سياسات للإصلاح الزراعي رامية إلى تفكيك الحيازات الكبيرة ومنح ملكيات فردية أو مشتركة للأراضي. وفي النُظم الرسمية والعرفية للمِلكية، يعد الرجال بصورة عامة هم المستفيدون الرئيسيون من صكوك ملكية الأرض (من ناحية مساحة الأرض وجودتها على السواء) كما أن المعارضة من جانب سلطات الإصلاح الزراعي وسلطات القرى والأقارب الذكور يمكن أن تحبط الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الحقوق القانونية في الأرض لتشمل النساء غير المتزوجات والمتزوجات على السواء.

٤٥ – وفي البلدان التي يجوز فيها النساء والرجال حقوقاً رسمية قانونية في امتلاك الأرض وحيازة الممتلكات، فقد يحول التنفيذ المقيَّد لهذه القوانين، أو قد تعوق الممارسة العرفية، بين المرأة وبين تفعيل هذه الحقوق. وقد كان هذا هو الحال على سبيل المثال في عدد من برامج تمليك الأرض في أمريكا اللاتينية في عقد التسعينيات برغم مساواة الجنسين المنصوص عليها قانوناً. وفي الحالات التي تمتعت فيها المرأة بحقوق في الأراضي، سواء كانت عرفية أو مجتمعية

أو مشتركة، فقد جاءت الإصلاحات الزراعية لتنال من حقوق المرأة بعد أن تم بصورة عامة منح تلك الحقوق للذكور من أرباب الأسر المعيشية. وهذا هو الذي حدث في وسط آسيا في إطار إصلاحات ما بعد الحقبة السوفياتية[٢٤]. وعليه، فمن اللازم أن يكفل للمرأة الحقوق المتساوية في جميع القوانين المتصلة بالأرض وبالتملّك بما في ذلك قوانين الأسرة والإرث مع رصد تنفيذها بصورة فعالة.

٤٦ - وقد سنّت بعض الدول الأعضاء تشريعات واتخذت ونفذت مبادرات تكفل حصول المرأة بصورة متكافئة على الأرض وعلى سائر الممتلكات. وهكذا، فللمرأة حقوق متساوية في حيازة الممتلكات في ١١٥ بلداً، كما أنها تتمتع بحقوق متساوية في حالة الإرث في ٩٣ بلدا[٢٥]. وفي السلفادور على سبيل المثال يكفل للمرأة سُبل الحصول بصورة متكافئة على صكوك المِلكية المشتركة للوحدات الإنتاجية الزراعية والسمكية. بل إن من القوانين ما يتجاوز هذا الحد: صدر مرسوم ملكي في عام ٢٠٠٩ في إسبانيا ليشجع الملكية المشتركة للحيازات الزراعية ويوسع نطاق مزايا الضمان الاجتماعي للنساء من المشاركات في التملك.

٤٧ - ولأن النساء من الشعوب الأصلية تصادفهن عقبات خاصة فيما يتصل بالحصول على الأرض نظراً لغياب حقوق المواطنة في كثير من البلدان، فالأمر يقتضي بذل جهود محددة لضمان حقوقهن. وعلى سبيل المثال فقد عمل البنك الدولي على تعزيز مشاركة نساء الشعوب الأصلية في منظمات إدارة الأراضي على المستوى المحلي في غواتيمالا، وفي المشاركة بحلقات العمل لبناء القدرات بشأن إدارة الأراضي وحقوق التملك في هندوراس. أما في المكسيك، فقد تم الجمع بين القيادات النسائية من الريف ومن الشعوب الأصلية في إطار ''لقاء'' لمناقشة ما يساورهن من شواغل تتعلق بحيازة وامتلاك الأرض وسُبل الوصول إلى المؤسسات ذات الصلة. وفي نيوزيلندا، تم منح نساء الريف ونساء الشعوب الأصلية (الماوري) حقوقاً كاملة ومتساوية في تملك واستئجار الأراضي وغيرها من الممتلكات بما في ذلك ما يتم عن طريق حق الإرث.

٤٨ - وغالباً ما تفتقر النساء المتزوجات للوعي باستحقاقاتهن في الأرض، وقد لا يدركن أن ليس لهن حقوق في أرض الأسرة إلى أن يقع فسخ الزواج أو بوفاة الزوج. ويحدث هذا في كثير من الأحيان في البلدان التي يفتك بها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولهذا يمثل

(٢٤) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ''إصلاح ملكية الأرض ومساواة الجنسين'' الموجز رقم ٤ بشأن البحوث والسياسة (جنيف، ٢٠٠٦) متاح من http://www.isn.ethz.ch/isn/Digital-Library/Policy-Briefs/Detail/?lng=en&id=28606.

(٢٥) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقدم المرأة في العالم ٢٠١١-٢٠١٢ بحثاً عن العدالة (نيويورك، ٢٠١١).

تعزيز الوعي وبناء القدرات على مستوى المرأة الريفية كي تتعلم وتطالب بحقوقها في الأراضي وفي الممتلكات، خطوة جوهرية نحو ضمان حقوق المرأة. وقد قدّمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بعون من جانب الاختصاصيين والسلطات المحلية وممثلي نُظم العدالة المحلية فيما يتصل بالأراضي، سُبُل المساعدة إلى أكثر من ٨٠٠ ١ من نساء الريف وعائلاتهن في قيرغيزستان على حُسن تفهم عملية تسجيل الأراضي وتقديم صكوك التملك وتصديق وثائق اقتسام الأرض. وفي طاجيكستان شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الفاو في دعم ١٦ مركزاً معنياً بالمساعدة القانونية لرصد توزيع الأراضي الزراعية وضمان حيازة الأرض لصالح النساء الريفيات. أما في السلفادور فقد أنشئت مجالس استشارية وهيئات رقابة اجتماعية لدعم مطالبات المرأة بحقوقها في الأرض وبحيث تنهض الحكومة بالمسؤولية المناطة بها في هذا الصدد.

٤٩- ويتساوى في الأهمية بناء قدرة النظام القانوني بما يكفل مؤازرة حق المرأة في تملك الأرض وغيرها من الممتلكات. ولهذه الغاية قامت الفاو في موزامبيق بتدريب أكثر من ٩٠ امرأة ورجلاً بوصفهم من مساعدي المهن القانونية في مجال قانون الأراضي وسُبل حصول المرأة على الأرض. وقد جاءت أغلبية المتدربين، الذين كان ربعهم من النساء، لتمثل منظمات غير حكومية. وثمة تقييم توصّل إلى أن هذه العناصر من مساعدي المحامين كانت قادرة بنجاح على مؤازرة المجتمعات المحلية في عدد من النزاعات.

٥٠ - ولتمكين الأفراد من اتباع أسلوب الحوار والتفاوض وصولاً إلى توافق الآراء بشأن القضايا الخلافية، وضعت الفاو مبادئ توجيهية أوَّلية لتحسين مساواة الجنسين في قضايا الأرض واضطلعت بإجراء مشاورات مستفيضة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ مع منظومة الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مما أفضى إلى مشروع المبادئ التوجيهية الطوعية المتعلقة بالحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، الذي أعدته الفاو نتيجة هذه العملية ليتم تعميمه على نطاق واسع مع بداية عام ٢٠١١. ومن المزمع تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية في عام ٢٠١٢ وما بعده.

٥١ - وتعد البيانات المتصلة بصميم الأسرة المعيشية والمعلومات المبوَّبة حسب نوع الجنس أمراً جوهرياً لتعزيز فهم أفضل وأوفى لحقوق المرأة في الأرض وغيرها من الممتلكات. وكذلك من أجل توفير عنصر الاستنارة في صنع السياسة وفي إصلاحات الأراضي وقوانين الطلاق والإرث[٢٦]. وقد أنشأت الفاو قاعدة بيانات تتعلق بنوع الجنس وحقوق

(٢٦) شيريل دوس، وكارين غراون وكارمن ديانا دبير ''جمع البيانات عن مستوى الأصول الفردية لأغراض التحليل الجنساني للفقر والعمالة بالريف'' ورقة مقدمة في حلقة العمل المشتركة بين الفاو والإيفاد ومنظمة العمل الدولية بشأن الثغرات والاتجاهات والبحوث الحالية فيما يتعلق بالأبعاد الجنسانية من العمالة الزراعية والريفية، روما، نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

الأراضي[٢٧] من أجل إتاحة المعلومات المتصلة بالأُطر القانونية الوطنية والسياسات التي تكفل إقرار أو منع حقوق المرأة في الأراضي إضافة إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية والقوانين العرفية وغير ذلك من المواضيع ذات الصلة بالنسبة إلى ٧٨ بلداً.

هاء – التكنولوجيات الإنتاجية

٥٢ – يتيح العلم والتكنولوجيا والابتكار حلولاً لكثير من التحديات التي تواجهها المرأة الريفية: فهي تستطيع أن تسهم في مجال الأمن الغذائي من خلال زيادة غلات المحاصيل وكذلك من خلال تخفيض أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة ويتم ذلك باستخدام تكنولوجيات توفير جهد العمل (انظر الفرع جيم أعلاه) كما أنها تزيد مشاركة المرأة في سوق العمالة الريفية من خلال تحسين سُبل الاتصالات.

٥٣ – ومع ذلك يمكن للميكنة والتكنولوجيات المتقدمة أن ينجم عنها أحياناً أثر سلبي بالنسبة لفرص استخدام المرأة. وعلى سبيل المثال لاحظت الفاو والإيفاد، في معرض استعراض التدخلات البرنامجية من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠، أن اعتماد تشكيلات عالية الغلة من الأرز والقمح بعد إعلان الثورة الخضراء في الهند إضافة إلى استخدام آلات البذار الاسطوانية في زراعة الأرز في جنوب وجنوب شرقي آسيا، أدى إلى توفير الوقت والعمالة بالنسبة للمزارعين الأكثر ثراءً ولكنه كان يعني أن العاملات الزراعيات من أفقر الفئات ومعدميها لم يعد أمامهن سبيل للانخراط في الأعمال التقليدية التي درجن على مزاولتها.

٥٤ – وقد نفذت مبادرات عديدة لتعزيز إتاحة التكنولوجيات الزراعية وتكنولوجيات تجهيز الأغذية للمرأة تعزيزاً لسُبل التمكين والإنتاجية والدمج ضمن سلسلة القيم العالمية لصالح النساء المزارعات. وعلى سبيل المثال فقد كفلت أساليب التكنولوجيا وطرائق الإنتاج المحسَّنة للنساء من صاحبات المشاريع في المغرب المساعدة على تعزيز إنتاجهن من زيت الزيتون. كما أن مبادرة اليونيدو ووكالة التعاون الإسبانية أتاحت للنساء المنتجات إمكانية مراقبة الجودة ومستوى الحمضية ومن ثم إنتاج زيت مأمون وجيد النوعية، مع تحسين أساليب التسويق وتصميم حزم التغليف وتسجيل العلامات التجارية وتنويع منتجات أعلى من حيث القيمة المضافة فضلاً عن الحصول على شهادات التصديق العضوي. ونتيجة لذلك زادت مكاسب المرأة الإجمالية بأكثر من الضعف. وفي أفغانستان وباكستان، يتعاون الإيفاد مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في الأراضي الجافة على تزويد النساء بتكنولوجيات أساسية منخفضة الكلفة إضافة إلى تهيئة سُبل التدريب لتحسين إنتاجهن من منتجات الألبان من الماعز.

(٢٧) متاح من www.fao.org/gender/landrights.

٥٥ - ولدعم صغار المنتجين من خلال تحسين سُبل إتاحة التكنولوجيات والممارسات التطبيقية المتصلة بتشكيلة متنوعة من الأنشطة الريفية، طوّرت الفاو منهاجاً تفاعلياً هو: ''التكنولوجيات والممارسات لصالح صغار المنتجين الزراعيين''[٢٨] ويضم قاعدة بيانات ومنتديات للاتصال الإلكتروني المباشر. وهذا المنهاج يتجاوز المواصفات المعيارية للتكنولوجيات التي أثبتت فاعليتها لأنه تطور ليصبح أداة لدعم المؤسسات فيما يتصل بتقاسم وتجريب التكنولوجيات لصالح صغار المزارعين.

٥٦ - وتهيئ تكنولوجيات المياه وسيلة مهمة لتحسين حالة المرأة الريفية وكذلك من أجل الحد من الفقر. اتباع النهج المتعلق بنظام الاستخدام المتعدد للمياه أمر مبشر باعتبار أنه يتصدى لتلبية الاحتياجات المائية الواسعة بأفضل من البرامج القطاعية لتنمية المياه، كما أنه يكفل لجميع مستخدميها قدراً عادلاً من إتاحة الموارد المائية المحلية. وتشارك المجتمعات المحلية في تخطيط واختيار التكنولوجيات التي تلبي احتياجاتها بالتشاور مع السلطات المحلية. وقد عمل الإيفاد على كفالة انضمام النساء لعضوية لجان المياه المحلية بحيث تنال احتياجاتهن من المياه للأغراض المحلية والزراعية أهمية متساوية. وفي نيبال تم إنشاء ٨٢ شبكة تفيد نحو ١٢ ٠٠٠ من صغار المزارعين. كما أفادت النساء من تخفيض الوقت الذي يتم إنفاقه في تجميع المياه ومن ثم أمكن إلحاق الفتيات بالمدارس فيما زادت إيرادات النساء من خفض مصاريف المياه ومن المحاصيل المرتفعة القيمة. كما أن دور المرأة في عملية صنع القرار ضمن نطاق الأسرة المعيشية اتسع بدوره. وفي إطار برنامجه المشترك في مجال المياه والمرافق الصحية بالمكسيك، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساعدة الحكومة على إشراك المرأة في اللجان المحلية المعنية بالإدارة المائية واستخدام تكنولوجيات التنقية التي تؤدي إلى تحسين نوعية مياه الشرب. وقد عزز البنك الدولي مشاركة المرأة في إدارة المياه في الجمهورية الدومينيكية وفي بيرو. وقام البنك بتمويل عمليات بناء القدرات لصالح المرأة في المجالات المالية والتقنية والإدارية بغية تحسين مساهماتها في منظمات استخدام المياه وفي إدارة شبكات الري.

٥٧ - ويعد تيسير إتاحة تكنولوجيات الطاقة لأغراض استخدام المنتج لصالح المرأة الريفية أمراً جوهرياً من أجل تمكينها الاقتصادي، فهو يؤدي إلى تخفيض الوقت الذي تنفقه المرأة في الأعمال اليدوية ويتيح لها أن ترتقي عبر سلسلة القيم وخاصة إذا ما توفر إمداد مطرد من الطاقة الميسورة الكلفة والمطلوبة لأغراض أشغال الإبرة وتشغيل المعاصر وتجهيز الأغذية وإنتاج الغزل والنسيج. وتدعم اليونيدو إتاحة الطاقة لصالح إقامة المشاريع الريفية والصناعات المترلية التي تمثل مصدراً مهماً لدخل المرأة الريفية. وفي كينيا على سبيل المثال أقامت اليونيدو

(٢٨) انظر http://teca.fao.org/home.

مركز إمداد بالطاقة الكهربائية المتجددة على المستوى المحلي بحيث لا تنجم عنه أي انبعاثات، ويتم ذلك باستخدام الطاقة الكهرومائية الصغرية من أجل توليد الكهرباء كي تحل محل استخدام مصابيح الكيروسين. وهو يقدِّم الطاقة لصالح النساء صاحبات المشاريع التجارية الصغيرة والعاملات في مجال الصناعات البالغة الصغر ومنها مثلاً إعداد الصابون وإنتاج عصائر الفاكهة. ويقدَّر أن ١٠ من هذه المراكز سوف تلغي ما يقرب من ٠٠٠ ٥ طن من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري سنوياً. وفي الكاميرون أدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقنيات للطهي تتسم بالكفاءة في استخدام الوقود لصالح النساء من الشعوب الأصلية في المناطق التي أصابها الجفاف في أقصى الشمال. وفي الهند يتم تدريب النساء في مجال الهندسة الشمسية وهن يقمن بدورهن بتدريب نساء أخريات على صيانة الألواح الشمسية. وفي عام ٢٠٠٨ تعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (إسكاب) مع الشبكة الدولية المعنية بنوع الجنس والطاقة المستدامة على تنظيم اجتماع سياسات إقليمي معني بإقامة الشبكات لأغراض سياسات الطاقة المراعية للنواحي الجنسانية ولحالة الفقر، وهذا أدى إلى منتدى سياسات ابتكاري يركز على الابتكارات في مجال الطاقة لصالح المرأة في الأسر المعيشية الريفية الفقيرة.

٥٨ - وتتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما الهواتف الجوالة، فرصاً أمام النساء لمتابعة أسعار السوق للمنتجات الزراعية وللحصول على دخل أفضل وإنهاء دور الوسطاء. وتضم الفاو عدداً من المشاريع الرامية إلى تيسير إتاحة التكنولوجيا أمام المرأة على نحو ما هو حاصل في جمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر حيث تستخدم الهواتف العاملة بالطاقة الشمسية وكذلك أجهزة الإذاعة العاملة بالطاقة الريحية بوصفها وسائل إعلام واتصال رئيسية لتشغيل ''نوادي المستمعين'' وبهدف تقاسم المعارف وتحسين تدفق المعلومات وإتاحة سُبل التمكين لسكان الأرياف وخاصة النساء. وفي الهند وباكستان، تتعاون منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مع مقدمي خدمات من القطاع الخاص على رفع مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة بين ٠٠٥ ١ من نساء الريف باستخدام الهواتف الجوّالة والرسائل النصية.

واو - حماية المعارف والابتكارات والممارسات في مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية

٥٩ - تعد مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية حراساً على كثير من المهارات والممارسات والنُظم المعرفية المختلفة التي أتاحت لها التكيُّف مع الظروف الصعبة. ولكن في الآونة الأخيرة تدهورت السُبُل المعيشية للشعوب الأصلية بعد ما وقع من خسائر جسيمة

وفادحة من النواحي البيئية والثقافية مما أدى إلى اضطراب التواؤم بين الشعوب الأصلية وبين البيئة المحيطة بها.

٦٠ - وثمة عدد متزايد من المبادرات التي اتخذها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة من أجل استثمار إمكانات المعارف الأصلية بين صفوف السكان المحليين. وقد أولت اليونسكو اهتماماً خاصاً للدور الرئيسي الذي تضطلع به المرأة باعتبارها من حماة المعارف المحلية والأصلية في مجال الطب التقليدي[٢٩]، وبوصفها من عناصر التغيُّر في جزر ثلاث بالمحيط الهندي وبما تنطوي على أعراف مختلفة من أفريقيا وآسيا وأوروبا. وبالمثل، فإن استراتيجية الماوري الصحية في نيوزيلندا تعترف بدور محوري في تحسين صحة أسر الماوري تجسده جهود النساء العاملات من الماوري في مجال الصحة المجتمعية، وإضافة إلى ما يبذلن من الجهود الطوعية وما يتبعنه من نماذج أصيلة وتقليدية للعلاج.

٦١ - وقد عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، جنباً إلى جنب مع الجماعات النسائية المنتمية إلى الشعوب الأصلية من أعضاء مجتمعات ووراني وكيشوا، على أن تُكفل مشاركة المرأة في اتباع أسلوب الاستدامة في حفظ وإدارة التراث الطبيعي والثقافي لمستوطنة ياسونو للمحيط الحيوي في إكوادور، مع تهيئة سُبل التدريب بما يكفل دمج المنظورات الجنسانية في صلب السياسات والبرامج ذات الصلة.

٦٢ - وفي جهد مبذول لتأكيد أمن السُبل المعيشية للشعوب الأصلية في التبلانو بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) تعاونت ست من وكالات الأمم المتحدة (الفاو ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) واليونيدو وبرنامج الأغذية العالمي)، من خلال برنامج مشترك يتمثل في صندوق لتمويل الغايات الإنمائية للألفية، على دعم النساء المنتِجات من الشعوب الأصلية بالربط بين منتجاتهن الزراعية وبين الأسواق وسلاسل القيم المختلفة. ويتم أيضاً من خلال الصندوق المذكور ما تقوم به الفاو والبرنامج الإنمائي واليونيدو من تنفيذ برنامج مشترك لتعزيز بناء الأصول وتحقيق الإنتاجية والدخل وأوضاع المواطنة للنساء من الشعوب الأصلية اللائي يعانين الفقر المدقع في بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، حيث تزوَّد النساء صاحبات المشاريع بالخدمات المالية وخدمات إنشاء المشاريع التجارية فضلاً عن التدريب على الحقوق المدنية والسياسية.

(٢٩) لورانس بورشيز، معارف المرأة: الطب التقليدي والطبيعة - جزر ريونيون وموريشيوس ورودرغيز (اليونسكو، باريس، ٢٠١١، بالفرنسية فقط).

٦٣ - ويتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع منظمات الشعوب الأصلية في بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) على إدراج بيانات التعريف الإثني (الهوية الشخصية) والمسائل الجنسانية ضمن تعداد عام ٢٠١١ كوسيلة لدمج المنظور الثقافي المشترك. وفي بليز، قام الصندوق بدعم قدرات مقدمي الخدمات الصحية في المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية فيما يتصل بتكنولوجيا منع الحمل.

زاي - مساهمة المرأة الريفية في جهود التكيُّف والتخفيف إزاء تغيُّر المناخ

٦٤ - تمثل النساء عدداً كبيراً من الفقراء في المجتمعات المحلية المعتمدة إلى حد كبير في سُبل معيشتها على الموارد الطبيعية المحلية. والمرأة معرضة بصورة غير متناسبة لتغيُّر المناخ ومتأثرة من جرّائه. ويتفاقم هذا الحال على ضوء الإتاحة المحدودة بالنسبة لها من الموارد وعمليات صنع القرار. وتتحمل المرأة في المناطق الريفية المسؤولية الكبرى عن تزويد الأسرة المعيشية بالمياه والطاقة اللازمة لأغراض الطهي والتسخين فضلاً عن أغراض الأمن الغذائي، وهي تتأثر بصورة سلبية من جراء حالات الجفاف واختلال سقوط الأمطار وإزالة الغابات[٣٠]. وبحكم عدم التكافؤ من حيث وصول المرأة إلى الموارد، فضلاً عن تقييد حركتها، فإن المرأة في كثير من السياقات تظل متضررة بصورة غير متناسبة من جراء الكوارث الطبيعية، ومن ذلك مثلاً الفيضانات والحرائق والانهيالات الطينية. وتعمل الفاو حالياً على إجراء بحوث من أجل تحسين فهم الأثر المتباين جنسانياً الناجم عن تغيُّر المناخ، فضلاً عن وضع استراتيجيات المواجهة المختلفة التي يتبعها النساء والرجال بحيث تستهدي بذلك سياسات تغيُّر المناخ وممارسات التكيُّف مع اتباع استراتيجيات معيشية أكثر استدامة وقدرة على المواجهة.

٦٥ - ومع ذلك فالمرأة ليست الضحية الوحيدة لتغيُّر المناخ، لأنها تمتلك قدراً قوياً من المعارف والخبرات ويمكن استخدامه لأغراض استراتيجيات التخفيف من تغيُّر المناخ والحد من الكوارث والتكيُّف إزاءها. وقد جاءت مسؤوليات المرأة على مستوى الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي بوصفها حامية للموارد الطبيعية لتضعها بجدارة أمام استراتيجيات معيشية قادرة على التكيُّف إزاء حقائق البيئة المتغيرة. وعلى سبيل المثال، ففي السنغال ساعدت المنظمات النسائية على الحد من تآكل التربة من خلال بناء قنوات هلالية الشكل لحفظ المياه واستصلاح أراضي المحاصيل وتحسين الناتج الزراعي. وقامت النساء في السلفادور وغواتيمالا

(٣٠) انظر منظمة البيئة والتنمية للمرأة ''تغيُّر المناخ: لماذا تعد منظورات المرأة مهمة''، صحيفة معلومات، ٢٠٠٧، متاح من http://www.undp.org.cu/crmi/docs/wedo-ccwomen-in-2007-en.pdf.

وهندوراس ونيكاراغوا بغرس ٤٠٠ ٠٠٠ من أشجار جوز المايا لزيادة المصادر الغذائية مع حفظ وزيادة أحواض احتجاز الكربون[٣١].

٦٦ - ويجنح تمثيل المرأة إلى أن يكون قاصراً عند مستوى صنع القرار، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد المحلي فيما يتصل بالتنمية المستدامة بما في ذلك ما يتعلق بتغيُّر المناخ، وهو ما يعوق قدرتها على المساهمة بمنظوراتها الفريدة والقيِّمة وبخبراتها بظاهرة تغيُّر المناخ. ولدعم مشاركة المرأة في صنع القرار الاقتصادي على مستوى الأسر المعيشية المتضررة من جراء زراعة المخدرات غير المشروعة، يقدَّم برنامج الأسر لمسؤول الغابات في كولومبيا، المدعوم من جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٧١ في المائة من الحوافز الاقتصادية مباشرة للنساء. وفي معرض دعم الزراعة الحافظة في زامبيا زادت النرويج عدد المزارعات المدرَّبات بما ساعدهن على اتخاذ القرارات المتصلة بالتكيُّف إزاء تغيُّر المناخ وصولاً إلى تحسين غلات المحاصيل وتخفيف ما يتحملنه من عبء العمل.

٦٧ - ولا بد أن تتسم آليات التمويل بالمرونة الكافية كي ما تعكس أولويات واحتياجات المرأة. كما أن المشاركة الفعالة للمرأة في وضع معايير التمويل وتخصيص الموارد اللازمة لمبادرات تغيُّر المناخ أمر جوهري وخاصة على الصعيد المحلي. ويحتاج الأمر إلى تحليل يتم على أساس جنساني لجميع خطوط الميزانية وأدوات التمويل بما يكفل توظيف استثمارات تراعي نوع الجنس في برامج التكيُّف والتخفيف ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

٦٨ - وينبغي للتطورات التكنولوجية المتصلة بتغيُّر المناخ أن تأخذ في اعتبارها تحديداً أولويات واحتياجات المرأة، مع الإفادة الكاملة من معارفها وخبراتها بما في ذلك الممارسات التقليدية. إن مشاركة المرأة في وضع التكنولوجيات الجديدة يمكن أن تكفل إمكانية استخدام هذه التكنولوجيات بصورة إيجابية وفعالة ومستدامة. وعلى سبيل المثال، فقد نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً لإتاحة الطاقة في تسع مناطق من بوركينا فاسو مما أفاد أكثر من ٢٧ ٠٠٠ امرأة حظيْن بمستوى أفضل من تكنولوجيا الطاقة ومن الأعمال التجارية والإيرادات. وفي ثمانية مجتمعات محلية في السنغال، تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع رابطة نديوب النسائية على طرح موقد شمسي للطهي تم إنتاجه بمواد متوافرة محلياً، وأدى ذلك إلى خفض الوقت الذي تنفقه النساء في جمع الحطب، وإلى تجنُّب المخاطر الصحية الناجمة عن التعرض للدخان. كما نُفذت مبادرات مماثلة في نيبال حيث أسهمت مواقد الطهي العاملة سواء بالطاقة الكهرومائية الصغرية أو بالغاز الطبيعي في تمكين المرأة.

(٣١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل موارد بشأن نوع الجنس وتغيُّر المناخ (نيويورك، ٢٠٠٩).

رابعا – النتائج والتوصيات

٦٩ – ما زالت المرأة الريفية أقل حظاً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية بحكم ما تواجهه من إتاحة محدودة من حيث الموارد والفرص الاقتصادية، فضلاً عن استبعادها من مجالات التخطيط وصنع القرار، مع ما تتحمله بصورة غير متناسبة من عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. وفيما يتزايد التسليم بأن المرأة الريفية، بمن في ذلك المرأة المنتمية للشعوب الأصلية، تمثل عنصراً جوهرياً في جهود الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي واستدامة البيئة وغير ذلك من الجوانب المتصلة ببلوغ الغايات الإنمائية للألفية، إلاّ أنه لم يول الاهتمام الكافي للعوامل التي ما زالت تؤدي لتعميق عدم المساواة بين المرأة الريفية والرجل، فضلاً عن قصور الإجراءات التي تم اتخاذها للقضاء على التمييز ولتخطي السلبيات الهيكلية التي ما برحت المرأة تواجهها.

٧٠ – وقد اتخذت الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة التدابير الرامية إلى تحسين حالة المرأة والفتاة الريفية فيما يتعلق بتوسيع إمكانية حصولها على الخدمات المحلية، وعلى فرص العمل وعلى مهارات إقامة المشاريع وحقوق الأراضي والتكنولوجيات ذات الصلة. كما اتخذت الخطوات الرامية إلى الاعتراف بعبء أعمال الرعاية غير المدفوعة التي تتحملها المرأة مع تخفيف هذا العبء وإعادة توزيعه وحماية المعارف الأصلية والمحلية وتعزيز مساهمة المرأة فيما يتصل بعمليات التكيُّف والتخفيف بشأن تغيُّر المناخ. على أن هذه المبادرات ما زال يفيد منها حالياً عدد محدود من المجتمعات المحلية، فضلاً عن غياب الأدلة التي تشهد بأثر تلك الجهود المبذولة والنتائج المتحققة فيما يتعلق بتمكين المرأة الريفية والحد من حالات الفقر بين صفوفها.

٧١ – ومن شأن تحقيق الغايات الإنمائية للألفية بالمناطق الريفية أن يتطلب إدراجاً أكثر تجانساً واتساقاً واتساماً بالطابع الاستراتيجي، التمكين الاقتصادي للمرأة والفتاة بالمناطق الريفية، في صلب الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ما يتم في مجالات التنمية الريفية والهياكل الأساسية والحوكمة المحلية.

٧٢ – ولسوف تنظر لجنة وضع المرأة في تمكين المرأة الريفية باعتبار ذلك موضوعها ذا الأولوية في عام ٢٠١٢. وهذا يمثل فرصة أمام اللجنة لكي ترصد وتستعرض وتقيِّم مدى التقدم المحرز ونوعية المشاكل المصادَفة فيما يتصل بتنفيذ الالتزامات السابق التعهد بها مع طرح التوصيات الموجّهة عملياً وبما يكفل التعجيل بهذا التنفيذ. وقد ترغب الجمعية العامة في دعوة جميع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة إلى اتخاذ الاستعدادات من أجل الدورة المذكورة بما في ذلك ما يتم من خلال المشاورات مع المجتمع المدني وإضافة

إلى تشجيع المشاركة في الدورة من جانب جميع الوزارات والوكالات الحكومية القطاعية ذات الصلة تيسيراً لإجراء المناقشات وتحقيق النتائج العملية المنحى.

٧٣ - وقد ترغب الجمعية العامة في أن تهيب بالحكومات وكيانات الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية الأخرى صاحبة المصلحة أن تقوم بما يلي:

(أ) دعم تنفيذ جميع الالتزامات القائمة فيما يتصل بالتنمية الريفية وتمكين المرأة الريفية وإقرار حقوقها، وخاصة أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع تطبيقها على المرأة في المناطق الريفية؛

(ب) المشاركة في إجراء تقييمات للاحتياجات والأثر الناجم بالنسبة للتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، ثم العمل، على أساس هذه التقييمات، من أجل اعتماد استراتيجيات للتنمية الريفية وأُطر للميزنة بما يكفل الاستجابة للاعتبارات الجنسانية مع كفالة التصدي بصورة منهجية لاحتياجات وأولويات المرأة والفتاة الريفية وبحيث يمكن لكل منهما المساهمة الفعّالة في جهود القضاء على الفقر والجوع، إضافة إلى تخصيص الميزانيات الملائمة لتنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات ولتقديم الخدمات المحلية ذات الصلة؛

(ج) اتخاذ التدابير المرحلية الخاصة من أجل تحقيق المشاركة الكاملة والمتكافئة في هيئات صنع القرار على الصعيدين الوطني والمحلي للمرأة الريفية والمرأة المنتمية للشعوب الأصلية، بما في ذلك مجالس السياسات الزراعية ولجان التنمية الريفية ولجان المياه والأراضي ورابطات أرباب العمل والمزارعين والمنتجين والأعمال التجارية الصغيرة؛

(د) استهداف المرأة الريفية فيما يتخذ من مبادرات ترمي إلى إيجاد فرص العمل على الصُعُد الوطنية والمحلية ومع بناء قدرتها الإنتاجية بما يمكّنها من المشاركة في سلسلة القيم العالمية ودعم مساهمتها في مجالات التنمية الوطنية والمحلية.

(هـ) وضع استراتيجيات وأُطر الرصد والتقييم المعنية بمساواة الجنسين وتمكين المرأة في المناطق الريفية بما يكفل تقصّي مسار التقدم والأثر المتحقق ونتائج الإجراءات التي يتم اتخاذها؛

(و) دعم قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على جمع وتحليل ونشر البيانات المقارنة مبوّبة على أساس جنساني، بما في ذلك ما يتصل باستخدام الوقت إضافة إلى طرح الإحصائيات الجنسانية في المناطق الريفية بما يصلح أساساً لوضع سياسة مستجيبة جنسانياً واستراتيجية إنمائية بالمناطق الريفية؛

(ز) تجميع وتقاسم أمثلة الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتصل بمساواة الجنسين وبتمكين المرأة بالمناطق الريفية بغية النسج على منوالها وزيادة جوانب نجاحاتها؛

(ح) دمج منظورات المرأة الريفية والمرأة المنتمية للشعوب الأصلية ضمن الاستعدادات المتخذة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، وارتقاباً للنتائج التي سيحققها هذا المؤتمر المقرر عقده في البرازيل في عام ٢٠١٢ بغية التعجيل بالتقدم المحرز بشأن مساواة الجنسين وتمكين المرأة في المناطق الريفية.